وكان مشويا اه فأحيني اعافه اي أحد نفسي تكرهه والكلب غير
العقور الخ والذي اعتمده م ر حرمة قتله كخنفسا بضم اوله مع
فتح ثالثه اشهر من ضمه وبالمد وحكي ضم ثالثه مع القصر اه تحفة لبيب
وهو الضراري بفتح الهاء وهو المعروف بالبليل بضم الموحدة ثم قال
علي المحلي واوز بفتح اوله وكرثانيه وهو يشمل البطة انهى وهو
الظاهر معتمد يجب اشاريه الي ان المحرم كان حقه ان يعبر بالوجوب كما هو
اصح الوجهين في المسيلة موتا مفعول خاف ولم يجد حلالا
خرج به ما اذا وجده ووجد ملكا للغير لم يبذله له فانه يقدم الميتة
لعدم ضمانها واما لو وجد مال الغير فقط فسيأتي فيه تفصيل
وهو ان الغير ان كان مضطرا ايضا واحتفظ به والا اكل منه ضامنا
له بالقيمة فان منعه منه مالكه قاتله فان قتله لم يضمنه
قبل اضطراره ظرف للحرمة اي التي كانت تحرم عليه قبل اضطراره
واما الان فتحل له بل واجبة كما عرف فوضعها بالاعتبار ما كان كما في
الاكراه على اكل ذلك اي على اكل الميتة فانه يكفي فيه الظن بخلاف الاكراه
على غير الاكل من نحو اتلاف مال الغير فيتوقف على تحقق ما هدد به
يستثنى الخ لان اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصي وقوله حتى
يتوب اي بان يعلمه طاعة او يقيم اه غير متجانف لاثم قال
البيضاوي غير مائل له ومنحرف اليه بان يأكلها تلذذا او مجاوزا حد
الرخصة كقوله غير باغ ولا عاد لزمه القوت والمعتمد خلافه اي انه
لا يلزمه القوت لعذر حال اكله فلا يكلف الاستقاءة منه ولا ينافيه
ما ذكره بعد لانه ما ابيح له الا بالاكراه فخلاف الميتة فان اكلها مباح له في
الحالة المذكورة من غير اكراه فتامل فعليه ان يتقايا الخ هذا اذا
اذا لم يكن صائما فرضا والا فيحرم عليه لان اتمام صومه واجب فان
كان في صوم نفل كان الاولى ترك القوت لانه يكره قطعه قال بعضهم
ع ش اج عند اليأس منها اي من المعرفة فانه لا يجوز ظاهره ولو نبي

اخر

اخر وهو كذلك كما في ش م ر اجيب الخ هذا الجواب يفيد ان موتهم حقيقي
وانهم يصلهم في القبر الحياة كما كانوا في الدنيا وفي كلام بعضهم ان موتهم
يبقى معه اتصاله للروح بالجسد خاص بهم يستمر ذلك الي البعث فلا
فرق بين ما قبل الدفن وما بعده لا يجوز طبخها قياسا على الاذرعي
بالحرمة والاوجه الاخذ باطلاقهم وهل امتناع طبخه وشيه حيث
امكن اكله نيا والاجاز والمحارب اي بقطع الطريق مر حوشي
حربيين نعت صبيا وبالغ نعت مقطوع بتقدير اعني فيما
شبه بالصبي وهو المرأة والخنثى والرقيق ولو وجد مضطر
الخ حاصل ما اشار اليه انه اذا وجد طعام الغير فاما ان يكون ذلك
الغير غايبا او حاضرا واذا كان حاضرا فاما ان يكون محتاجا اليه اولا
فان كان لغايب اكل منه وجوبا وغرم البدل القيمة في المتقوم
والمثل في المثلي سواقدر على البدل امر اكتفى بالذمة وان كان لحاضر وهو
مضطر اليه لم يلزمه بذله له لان الضرر لا يزال بالضرر الا ان يكون غير
المالك نبيا فيجب بذله له وان لم يطلبه لوجوب فدايه بالنفس
وللمالك في الحال وفي ايثاره على نفسه بلا بين فان كان الحاضر غير مضطر
لزمه بذله للمعصوم بثمن مثله ولو في الذمة اذا لم يجد فلو سكت
عن الثمن لم يجب حمله على المسامحة به فان امتنع المالك من اعطايه فله
قهره واخذه منه وان قتله لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافرا معصوما
والمالك مسلما فيضمنه اه وان امتنع غير المضطر من بذله الخ
فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال المالك اطعمتك بعوض فقال
بل مجانا صدق المالك بيمينه لانه اعرف بكيفية بذله شارح ومنه
او وجد مضطر ميتة وطعام غيره هذا قسيم قوله السابق
ولو وجد طعاما اي فقط فذاك فيما اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما
اذا وجد شيئين وطعام غيره عبارة الروض وطعام غايب
لم يبذل له اما اذا بذل له مجانا او بثمن مثله او بزيادة يتقايأ بعضها

وعن والاصنوبر قبله
فقيه قبله
والحمة
والمعتمد
كما قاله
بالحمة سر
قوله ووجد يوهم ان ذلك الحال للغير فوجد
يعني كان الخ سر
قوله له اي للاثم
سم عبارة النهاية اذ لا حرمة الخ
لكم